لقد دارت عجلة البناء بوتيرة عالية ، ولن تتوقف بإذن الله.

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
Email: 14october@14october.com

إيضاحات

انتصاراً للحقيقة وإنصافاً للتاريخ

تسلمت الصحيفة عبر البريد الإلكتروني رسالة من البروفيسور نمير العاني أستاذ كرسي الفلسفة في جامعة الدولة لتكنولوجيا المعلومات و الميكانيكا الدقيق والعدسات بسانت بطرسبرج في جمهورية روسيا الاتحادية ، رداً على عرض كانت الصحيفة قد نشرته لمحاضرة للأستاذ الدكتور عبد العزيز بن حبتور رئيس جامعة عدن ، في ما يلي نصها :

عبدالفتاح اسماعيل

علي ناصر محمد

نمير العاني ▯

بدءاً اود ان اقول بإنني لم اقدم إلى اليمن بمسعى شخصي، بل «انتزعت» من بيئتي الأكاديمية (كنت مكلفاً آنـذاك، في بداية ثمانينات القرن المنصرم ، ببحث علمي كبير في كلية الفلسفة بجامعة لينينغراد، نلت به في عام 1983 درجة دكتوراه في العلوم الفلسفية) و العائلية بقرار حزبي و حملت على السفر إلى عدن استجابة لطلب من المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني و جامعة عدن. و منذ ان وطئت قدماي ارض اليمن و طيلة فترة وجودي و عملي فيه لم يكن لدي هاجس او غاية سوى خدمة هذا البلد و شعبه الطيب. و قد جندت و وظفت في سبيل تحقيق هذه الغاية كل ما املك من طاقة و إمكانيات. و رأيت في ذلك واجباً مقدسا لي نهضت به، كما يتراءى لي، بشكل مرض، و لم انشد من جراء تحقيقي له لا حمداً و لا شكوراً وجل ما كنت ابغيه في هذا الخصوص هو ان يتم إنصافي و إنصاف الحقيقة عندما يتم الحديث عن وقائع و احداث شاركت فيها، ليس إلا. ولكن بدل ذلك، و مما يؤسف له حقاً، أنني بين حين و آخر اصبح هدفاً لدس خبيث و إفتراءات رخيصة و اكاذيب ذات طبيعة تحريضية من قبل عناصر جاحدة، يأكل الحقد قلوبها او اناس باعوا انفسهم بقضها و قضيضها لولي نعمتهم الجديد. و هنا اجد لزاماً علي الرد على بعض من هذه الافتراءات و الأكاذيب و تقديم الايضاحات التالية، انتصاراً للحقيقة و إنصافا للتاريخ.

الإيضاح الأول

قبل ايام اطلعت على نص محاضرة رئيس جامعة عدن السيد عبد العزيز صالح بن حبتور، المنشورة في موقع جامعة عدن الإلكتروني بتأريخ 6 / 9 / 2010 تحت عنوان « جامعة عدن أربعون عاما من النماء و التطور»، و قد استوقفتني و اثارت دهشتي و استيائي في آن واحد العبارة التالية فيها:

« وأتذكر حينها،- يقول السيد بن حبتور في حديثه امام مستمعيه،- أنها (؟؟)(علامات الإستفهام تعود لي – ن. ع.) شكلت لجنة برئاسة الدكتور/ نمير العاني , وهو أستاذ شيوعي من العراق الشقيق هذا مفكر, وطلب منه أن تنقى مكتبة كلية التربية /عدن وكانت مكتبة دسمة, كانوا يأتون لنا بكتب من اليونسكو , ومن الجامعة العربية , ومن جامعة الكويت . وعندما كلف هذا الشخص , وهو من وحي قناعاته الخاصة, استبعد كثيراً من أمهات الكتب الأساسية الموجودة في اللغة العربية , والشريعة , لأن الشريعة لم تكن موجودة , لأنه فكر يساري ,شمولي , ونحن كنا جزءاً منه , وكان الأمر واضحاً أن أي منهج آخر دخيل, لابد من تصفيته, وفعلاً خسرت مكتبة كلية التربية كتباً ثمينة جداً». (اعيد نشرهذه العبارة باخطائها كما وردت في المصدر المشار إليه اعلاه!).

و لا يسعني هنا إلا ان ابدي الملاحظات التالية على قول السيد بن حبتور هذا، و الذي جاء، للأسف، منافياً للحقيقة و مجافياً للواقع ، و ذلك إحقاقاً للحق و إزهاقاً للباطل.

اولاً - قبل وصولي إلـى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كانت جامعة عدن قد شكلت لجنة برئاسة المرحوم د. جيلي عبدالرحمن لجرد مكتبة كلية التربية التابعة لها، نظراً لقناعتها بإحتواء هذه المكتبة على كتب موروثة من عهد الاحتلال تروج لفكر المستعمر او كتب ذات مضمون رجعي. و شرعت هذه اللجنة بعملها و قامت بتأليف هيئات للجرد في كل قسم من اقسام كلية التربية، بما في ذلك قسم الفلسفة. و عند استلامي مهمة رئاسة قسم الفلسفة و العلوم الإجتماعية في كلية التربية – عدن مع بداية العام الدراسي 1983-1984،اصدرت رئاسة جامعة عدن قراراً يقضي بتعييني رئيساً لقسم الفلسفة رئيساً للجنة المذكورة. و في ضوء ذلك استطيع ان اقول بانه تم إقحامي في عمل لجنة لم يكن لي في فكرتها و أمر تشكيلها و تحديد وظيفتها ومهامها لا ناقة و لا جمل، كما يقول المثل.

ثانياً – إنني لم اساهم شخصياً بعملية جرد الكتب و لم اقم بفرز اي منها و احدده ككتاب غير مرغوب به.

ثالثاً – قامت هيئات الأقسام المختلفة بجرد الكتب التي تتعلق باختصاصاتها ورفعت تقاريرها إلى اللجنة مرفقة بقوائم الكتب التي اعتبرتها غير مرغوب بها.

رابعاً – عارضت بشدة فكرة إخـلاء مكتبة كلية التربية من الكتب التي اعتبرتها الأقسام العلمية غير مرغوب بها و حلت دون الأخذ بها و تطبيقها و إقترحت على اللجنة بدل ذلك استحداث قسم جديد في المكتبة، اسميته «قسم الإعـارة الخاصة» او « قسم الإعـارة الداخلية»، توضع فيه هذه الكتب، التي يقوم هذا القسم بفهرستها و إعارتها لمن يرغب في ذلك لقراءتها و استخدامها داخل المكتبة و ليس خارجها. إنني بمقترحي هذا حاولت، اولاً و اخيراً، إنقاذ الكتب المذكورة من المصير الذي كان ينتظرها و هو الإتلاف، و الاحتفاظ بها سالمة و الإبقاء عليها في مكتبة الكلية. و قد وافقت اللجنة، بعد نقاش مستفيض، على مقترحي هذا، و الذي قمنا برفعه إلى رئاسة جامعة عدن مع التقرير النهائي عن عمل اللجنة و إنجازها لمهمتها.

خامساً - هذا هو ما جرى في الواقع فعلاً. ومنه يتبين بصورة لا يرقى الشك اليها إن فكرة جرد مكتبة كلية التربية – عدن و تشكيل لجنة لهذه الغاية و تحديد قوام و وظيفة هذه اللجنة و عملية جرد الكتب نفسها، كل ذلك تم بعقل وإرادة و ايد يمنية و لم اساهم في كل ذلك ولم يكن لي فيه اي دور البتة.

و في ضوء ذلك و بناءً على ما تقدم يصبح اتهامي باستبعاد «امهات الكتب» من مكتبة كلية التربية – عدن «بوحي من قناعاتي الخاصة»، و الذي بسببه خسرت هذه المكتبة «الدسمة»، كما يجري تصوير الأمـر، كتباً «ثمينة جداً»، مجرد أكذوبة جديدة و افتراء آخر يفبرك ضدي و ضد الحقيقة التأريخية.

إنني بإيضاحي الحالي لا اود، بأي حال من الأحـوال، ان انكر حق كل إنسان في تغيير افكاره و قيمه و ولاءاتـه الشخصية، و لكن ليس من حق اي كان ان يقوم بتزوير التأريخ و تشويه احداثه و مسخ حقائقه و فبركة وقائعه مهما كانت دوافع ذلك.

الإيضاح الثاني

غداة انعقاد المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي اليمني و بعده أشيع عني بأنني قمت بكتابة «ورقة العمل»، التي قدمها الرئيس الأسبق علي ناصر محمد باسم اللجنة المركزية إلى هذا المؤتمر. و تم ترويج هذه الإشاعة بشكل خاص و لغاية مفضوحة تماماً اثناء و بعيد احداث يناير 1986 المأساوية. و يحضرني الآن ما أسرني به المرحوم محمد علي الشهاري، حينما التقيته بصحبة السيدة الفاضلة زوجته مصادفة في احد اسواق كريتر نهاية فبراير او بداية مارس 1986 إثر الإفراج عنه بعد احتجازه اثناء احداث يناير المحزنة . قال لي، رحمه الله، آنذاك حرفياً ما يلي: «لقد سألوني اثناء احتجازي، هل نمير العاني هو الذي كتب التقرير إلى المؤتمر الثالث، فاجبتهم بانني اشك في ذلك، لأن أسلوب نمير العاني في الكتابة مغاير تماماً للإسلوب الذي كتب به التقرير». و اليوم، وبعد ان إنصرم على احداث يناير المؤلمة، التي أشرَتْ، في تقديري، بداية النهاية لتجربة الحزب الاشتراكي اليمني في الحكم ، حوالي ربع قرن، و نظراً لأن الإشاعة التي يدور الحديث عنها تظهر إلى السطح مجدداً بين فينة و اخرى (الأمر الذي يؤكده الإيضاح التالي) ، قررت اخيراً ان اخرج عن دائرة صمتي، واضعاً حداً نهائياً للتخرصات و التكهنات و قاطعاً الشك باليقين.

إني اؤكد هنا للجميع بأنني لم اكتب تقرير اللجنة المركزية (ورقة العمل) التي قدمها الرئيس الاسبق علي ناصر محمد إلى المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي اليمني، بل و لا يوجد في هذا التقرير حتى و لو حرف واحد يعود لي. فلا أسلوب كتابة هذا التقرير، كما اصاب المرحوم محمد علي الشهاري، هو أسلوبي و لا لغته هي لغتي. كما إني لم اناقش مضمون هذه الوثيقة الحزبية المهمة مع اي من قادة الحزب الاشتراكي اليمني و لم ابد ملاحظاتي الشخصية عنها إلى اي كان، الملاحظات التي لم افصح عنها حتى هذه اللحظة.

الإيضاح الثالث

قبل حوالي سنة و نصف قرأت في صفحة «تقارير و اخبار»، التابعة للموقع الإلكتروني «منتديات صوت الجنوب للحوار » خبراً بعنوان « الشهيد عبد الفتاح إسماعيل شاعراً...»، تم التعليق عليه من قبل مجموعة من اعضاء الموقع. و من المؤلم و المحزن ان اشير هنا إلى إن بعضاً من التعليقات على الخبر قد سف، بل و هبط بلغته إلى مستوى القذف و تشويه صورة و تأريخ هذا المناضل الشهيد. و قد لفت انتباهي المقطع التالي من تعليق يقول فيه صاحبه حرفياً ما يلي:

« ليس له (الحديث يدور عن عبد الفتاح إسماعيل – ن. ع.) اي علاقة بالشعر او الفلسفة فقد درس ثانوية فنية والذي كان يكتب له الكتب التي عرفناها في الجنوب هي من تاليف البرفويسور العراقي المعروف نمير العاني والذي تواجد في عدن ويعرفه طلاب كلية التربية جيدا وهو نفسه الذي كتب ورقة العمل قبل يناير 1986 للرئيس علي ناصر». (إني اورد هنا هذا المقطع باخطائه، اي كما جاء في المصدر).

إن هذا المقطع من التعليق هو الذي اضطرني ان اكتب إيضاحاً في مايو 2009، بعثت به إلى إدارة الموقع المذكور بغية نشره، إلا أنه لم ينشر. و عاودت الكرة بإرساله مرات عديدة، ولكن دون جـدوى، فالإيضاح لم يظهر في الموقع المذكور، لسبب اجهله، حتى هذه الساعة. و لهذا وجدت لزاماً علي ان اورد هنا نص هذا الإيضاح، الذي إحتفظت به مع رسالتي إلى محرري الموقع في مكتبتي الإلكترونية، و الذي ادرجه ادناه مع هذه الرسالة:

الإخوة في هيئة تحرير الموقع الإلكتروني «منتديات صوت الجنوب للحوار » المحترمون!

بعد التحية، ارجـو ان تنشروا في صفحة موقعكم «تقارير و اخبار... الشهيد عبد الفتاح إسماعيل شاعراً...» الإيضاح التالي، التزاماً و عملاً بحرية النشر، مع الشكر.

نمير العاني

إيضاح

من باب المصادفة البحتة ولجت لأول مرة بالأمس إلى الموقع الإلكتروني «منتديات صوت الجنوب للحوار» و اطلعت بألم على بعض ما جاء في صفحته «الشهيد عبد الفتاح إسماعيل شاعراً...». و في ضوء ما اطلعت عليه من تصريحات غير مسؤولة، محزنة، بل و مخزية وجدت من الواجب علي ان ادلي بما يلي:

اولاً- اود ان اقول بان من يسيء إلى المتوفى و ذكراه، يسيء إلى نفسه اولاً واخيراً. فليس عبثاً أن قالوا في الإسـلام: اذكروا محاسن موتاكم!

ثانياً- إنني اعتبر نفسي يمنياً ليس بالولادة، اي ليس بحدث لا حول لي فيه و لا قوة، بل باختياري الحر، نظراً لأنني على مدى سنوات عديدة عملت في هذا البلد و خدمته و لا اكن في سريرتي لأهله الطيبين سوى الاحترام والتقدير. و لهذا فإنني لا اقـوى هنا إلا ان اعلن عن كامل إعتزازي بالشهيد عبد الفتاح إسماعيل و بالشهيد علي عنتر و بالشهيد علي شايع وبالشهيد فاروق علي احمد و بالشهيد احمد سالم الحنكي و بالشهيد زكي بركات وببقية الشهداء من الإخـوة الفرقاء الذين سقطوا من الجانبين في احداث يناير 1986 المأساوية وكذلك بشهداء ثورتي 26 سبتمبر و 14 إكتوبر المجيدتين، والذين ضحوا جميعاً بانفسهم من اجل حرية و سعادة الشعب اليمني.

ثالثاً- إنني لم اكن على معرفة شخصية بالمرحوم عبد الفتاح إسماعيل و لم التق به ابداً و لم اكتب له حرفاً واحداً لا بطلب منه ولا بطلب عنه من آخرين. كما و إنني اشك في قيام اي من كان بكتابة مقالات وابحاث الشهيد عبد الفتاح إسماعيل نيابة عنه، نظراً لأنه، كما يبدو لي، كان قد بلغ من النضج الفكري درجة، مكنته من القيام بكتابة مقالاته و ابحاثه بنفسه و دون مساعدة من احد.

رابعاً- إنني لم اكتب حرفاً واحداً في تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي اليمني. (إني اسقطت هنا التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة، نظراً لورودها في الإيضاح السابق).

الإيضاح الرابع

لقد اشاع بعض المغرضين من ذوي النفوس الضعيفة و الضمائر الميتة و القلوب السوداء أنني قمت بإحراق المصحف الشريف. و إنني إذ انفي عن نفسي هنا هذه التهمة الخطيرة، الشنيعة، الملفقة و الباطلة، اعلن للجميع أني لم احرق كتاباً في حياتي، و من المستحيل علي ان اقترف إثماً عظيماً كهذا، لأن ذلك يتعارض، بل و يتناقض كلية مع المبادئ و منظومة القيم التي أؤمن بها. إنني ارى في حرق الكتب (اي كتب كانت) حرقا لكتابها، ولهذا فانا لا استهجن و ادين هذه الممارسة و حسب، بل اعتبرها جريمة لا تغتفر و لا يمكن ان يقدم عليها و يقوم بها إلا من هو مسلوخ الإنسانية تماماً و معاد لها حتى مخ العظام، كمحاكم التفتيش في القرون الوسطى و عصر النهضة و النازيين الألمان و الفاشيين الإيطاليين في العصر الحديث.

▯ أستاذ كرسي الفلسفة في جامعة الدولة لتكنولوجيا المعلومات و الميكانيكا الدقيق و العدسات

سانت بطرسبرج – روسيا الاتحادية

21 سبتمبر 2010

تسعة أعوام على 11 سبتمبر .. حتى لا ينتصر الغلو والتطرف

إن الأنظار تتركز على الولايات المتحدة باعتبارها ساحة اختبار لعلاقة الغرب بالعالم الإسلامي. وبتعبير آخر، يمكن القول إنه بالقدر الذي تنجح فيه الولايات المتحدة في بناء جسور وثيقة بالبلدان الإسلامية تنتعش فرص الوئام الإسلامي - الغربي عامة على الرغم من أن المطلوب ليس مجرد الوئام بل التفاعل السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، البناء.

لا ريب في أن الكثير قد كتب عن الذكرى الخاصة بمرور تسعة أعوام على اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وخاصة من قبل كتاب وصحافيين في العالم الإسلامي.

ولا ريب أيضاً في أن الجميع يدرك اليوم أننا أمام منعطف حساس على صعيد علاقة المسلمين بالغرب. مع ضرورة التفريق هنا بين الغرب بما هو مفهوم جيوسياسي، اصطلاحي بالدرجة الأولى، وبين المسيحيين، بما هم مجموعة دينية.

إن الغرب ليس مصطلحاً رديفاً للمسيحية، ولا يجب النظر إليه كذلك، بأي حال من الأحوال.. ما هي معالم المعضلة الراهنة على صعيد علاقة المسلمين بالغرب؟ وكيف يمكن الخروج منها.

هناك تجليان رئيسيان لهذه المعضلة أولاً، ثمة سوء فهم متبادل، ناجم عن محدودية اطلاع كل طرف على رؤية الطرف الآخر، وخياراته الثقافية والاجتماعية، وحتى السياسية.

ثانياً، لا يزال التاريخ يرمي بإرهاصاته وإيحاءاته السالبة على علاقة المسلمين بالغرب، حيث كانت التجربة الاستعمارية قاسية ومدمرة. خاصة لكونها استندت إلى منطق الهيمنة والاستغلال، ومصادرة السيادة الوطنية.

وأياً يكن الأمر، ثمة واقع قائم لابد من الاعتراف به اعترافاً مسؤولاً. وخلافاً لمنطق الاستسلام للواقع، فإن الاعتراف المسؤول به يعني العمل على ضبط إيقاعاته، والتأثير الممنهج في مسار تفاعلاته المختلفة، كما يشير هذا المفهوم بالضرورة إلى معالجة الموروثات السالبة، والقضايا العالقة، التي تضغط على التفاعلات القائمة، وتنحو بها منحى متوتراً، طارداً لفرص التعايش، والتعاون المشترك.

على صعيد السياسات المتبعة، وعد الرئيس الأميركي، باراك أوباما، منذ حملته الانتخابية، باعتماد مقاربة جديدة للعلاقة مع العالم الإسلامي، تقوم على رفض النظرات المسبقة، والرؤى النمطية، المستندة للخرافات والأوهام.

وربما يكون الرئيس أوباما قد نجح في قرع جرس الإنذار، والتحذير من عواقب الركون للواقع المتعاظم في تحدياته.

وعلى الرغم من هذا الاستنتاج، فإن ما حدث لا يقلل من شأن المعضلة القائمة، بل يؤكد ضرورة السعي لفك عقدها المختلفة.

وبداية، يجب التفريق بين ما هو سياسة رسمية ، وبين ما هو مرتبط بسلوك أشخاص أو هيئات مستقلة. وإن كان يجب الإقـرار سلفاً بالتأثير المتبادل على مستوى الحالتين، وذلك بحكم الأمر الواقع.

على الصعيد الرسمي، هناك الكثير مما ينبغي عمله، سواء بالنسبة للولايات المتحدة ، أو بلدان العالم الإسلامي. إلا أن الولايات المتحدة تبقى الأكثر قدرة على أخذ زمام المبادرة. وهذا أمر مفهوم على أية حال.

بالنسبة للسياسة الأميركية، المطلوب اعتماد موقف حازم من حملات التشويه التي يتعرض لها الإسـلام، سواء من قبل أفراد أو وسائل إعلام، أو غيرها. ولابد أن تكون هناك قوانين تكفل حماية الحريات والمعتقدات الدينية الخاصة. فليس من المعقول أن يخرج راعي كنيسة مغمورة ليهدد بحرق القرآن الكريم، الذي هو كتاب الله، الذي يدين به اليوم نحو ألفي مليون إنسان على وجه الأرض ؛ وحيث تخرج بعد ذلك التظاهرات هنا وهناك، ويذهب فيها قتلى وجرحى، وتتوتر بسببها أوضاع دول، لا رابط لها بأصل الموضوع.

عبدالجليل زيد المرهون

على صعيد آخـر، تؤثر السياسة الخارجية الأميركية، على نحو مباشر، في رؤية العالم الإسلامي للولايات المتحدة خاصة، والغرب عامة.

وحتى تغدو هذه الرؤية ذات طبيعة ايجابية، أو على الأقل غير سالبة بالكامل، لابد من اتخاذ جملة من الخطوات التي تساهم في حل القضايا العالقة، التي أفرزت صراعات وحروبا متكررة.

فإضافة إلى البحث عن السبل الآيلة لإنهاء الحرب في العراق وأفغانستان، هناك ثلاث قضايا لابد للسياسة الأميركية من التحرك نحوها، والسعي لإيجاد حلول عادلة ومتوازنة بشأنها. وهذه القضايا هي:

النزاع العربي - الإسرائيلي، حيث لابـد من قيام دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس. مع ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وعلى نحو فوري، لابد من التأكيد على ضرورة فك الحصار المفروض على قطاع غزة، لكونه منافياً للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي على حد سواء.

قضية كشمير. المطلوب على هذا الصعيد أحد أمرين: إما تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (726)، الصادر في 13 آب/ أغسطس 1948، والقاضي بإجراء استفتاء عام لسكان الإقليم حول تقرير المصير. وإما الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف، للوصول إلى تسوية سياسية يرتضيها الجميع؛ بحيث تلتزم خلالها الهند بمنح الكشميريين، ممن سيبقون تحت سلطتها، كافة حقوقهم المدنية، دون تمييز على أساس العرق أو الدين.

القضية القبرصية، وقضايا الأقليات المسلمة حول العالم بصفة عامة؛ حيث يتعرض القبارصة الأتراك لحصار جائر، فرض عليهم منذ أكثر من 35 عاما، كما يتعرض المسلمون في عدد من دول آسيا وأفريقيا وأوروبـا لتهميش منهجي، ومصادرة لحرياتهم وحقوقهم الأساسية.

المطلوب اليوم فك الحصار المفروض على القبارصة الأتراك، لكونه شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، المنافي للأعراف والقوانين الدولية.

والمطلوب من جهة أخرى معاملة الأقليات المسلمة حول العالم باعتبارها جزءاً أصيلاً من الشعوب التي تساكنها، وعدم ممارسة التمييز الصريح أو المبطن ضدها.

إن السياسة الأميركية متى تبنت مقاربات متوازنة لقضايا العالم الإسلامي سابقة الذكر، فإنها تكون قد كسبت الرأي العام الرئيسي فيه. وأسست لروابط وثيقة، وبعيدة المدى، مع كافة الدول الإسلامية.

من ناحيتها، تبقى الدول الإسلامية معنية بالتشجيع على ثقافة التسامح، وقبول الآخر، واحترام خصوصياته وتمايزه فالإسلام دين سماحة لا إكراه فيه.

وعلى قادة الرأي، ومؤسسات المجتمع الأهلي، في العالم الإسلامي تقديم الصورة الأصيلة للإسلام، التي لا اعوجاج فيها. وتجنب خلط الدين بالشوائب المسيئة إليه، وخاصة تلك التي تظهره، على خلاف حقيقته، بمظهر الغلو والتطرف.

وفي المنتهى، فإن العلاقة الصحية والمزدهرة بين العالم الإسلامي والغرب تبقى حاجة مشتركة. وبالقدر الذي تنجح فيه الدبلوماسية، والسياسات الثقافية، في التقريب بين الجانبين، تتقدم الأسرة الدولية خطوات إضافية على طريق تحقيق الأمن والازدهار وتعايش الأمم. وهذه غاية سامية على الجميع السعي من أجلها.

عن/ صحيفة(الرياض) السعودية